"الفصل بين السلطات العامة ونظرية العقد الاجتماعي للدولة"*

أ.د. أحمد دسوقي محمد إسماعيل**

مقدمة:

إنّ المواطنين بلا حكومة تنظم شئونهم يكونون هَمَلاً لا وزن لهم، كما يظهر ذلك جليا في حالات العهود الآخرة من اندثار الدول والممالك والإمبراطوريات، وكما يظهر ذلك جليا في حالات الدول الفاشلة حديثا. وإنّ إقليماً بلا مواطنين يقطنونه ويستغلون موارده بعدل وإنصاف ومساواة لا قيمة له. عليه، فالمكون الأهم من مكونات الدولة هو الحكومة، إذا كانت توازنها السلطتين التشريعية والقضائية بشكل حقيقي، وتتمتع بمجتمع مدني نشط وواع، وإذا كانت تعمل في خدمة الإرادة العامة للمواطنين وفقا لأصول ومبادئ الإدارة الرشيدة والديمقراطية الكفؤة والفعّالة لموارد الدولة.

وتتباين المستويات الاقتصادية والاجتماعية للدول بين المتقدمة والنامية والفاشلة، ومن ثم مستوى معيشة مواطنيها. وتتعدد السجالات الفكرية بين مئات المفكرين والفاسفة، منذ عصور قديمة، وما تزال، عن الأسباب الكامنة وراء ذلك. يدفع العديد من الباحثين والمفكرين والفلاسفة بقوة نحو تأكيد أنّ الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تصنيف مستوى تنافسية الدول، إنّما يكمن في احترافية تطبيقاتها لما أُستقر عليه من نظريات فكرية إنسانية، تم استباطها من واقع السياقات التاريخية والمقارنة بين أحوال الدول. ولعل من أهم النظريات الفكرية في هذا السياق، تظريتي: الفصل والتوازن بين السلطات العامة، والعقد الاجتماعي للدولة.

أولا: ماهية وحدود وظائف الدولة

على الرغم من تعدد محاولات وضـــع تعريف جامع مانع للدولة، إلا أنّ هناك عدم اتفاق حول تعريف محدد لها. وبطبيعة الحال، فإنّ هذا الغموض قد أثر على مدى وضـــوح الأدوار التي يجب أنْ تمارســـها الدولة والأشـكال المؤسـسـية للتدخل في الحياة الاقتصـادية والسـياسـية والاجتماعية التي تنبع من أدوار ووظائف الدولة[1].

---

* **مجلة السادات للبحوث الإدارية والمالية**، المجلد الثالث، العدد 1، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير – أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، يناير 2025.

** أستاذ الإدارة العامة والمحلية– كلية العلوم الإدارية– أكاديمية السادات للعلوم الإدارية– مصر.

([1]) معتز بالله عبد الفتاح، **الوظيفة الاقتصادية للدولة: دراسة فى الأصول والنظريات، سلسلة مكتبة التنمية**، العدد الأول (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، 1998) ص36.

ولقد حدث تحول فكري كبير نحو النظر لمفهوم الدولة، وذلك من مجرد تعريفها تعريفاً تقليدياً يستند إلى ثلاثة أركان، هي: الإقليم، والشعب، والحكومة، إلى النظر إليها بشكل تفاعلي يؤكد على مسئولية كل الأطراف المجتمعية، باعتبارها مكونات أساسية للدولة في إدارة شئونها وشئون المجتمع[2].

وعلى كلٍ، فمفهوم الدولة من أكثر المفاهيم المعاصرة إثارة للجدل بين الجماعة العلمية، فلا يوجد اتفاق حول ماهية الدولة ووظيفتها، بل لا يوجد في الأساس اتفاق حول أسباب وظروف نشأتها، حيث كانت الدولة موضوع تأمل وبحث بين المدارس المختلفة. لقد أضفى عليها هيجل القدسية، حيث اعتبر الدولة تجسيداً لأسمى فكرة أخلاقية، في حين حط من شأنها ماركس، عندها اعتبرها مجرد أداة للاستغلال الطبقي[3].

وعلى الرغم من تعدد الأشكال السياسية والاقتصادية للدولة، إلا أنّ جميع الدول تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لمواطنيها، أو هكذا يجب أنْ يكون ديدنها. وفي سعي الدول لتحقيق واجبها إزاء رفاهية مواطنيها، اتّخذت عدة أنماط وأشكال إدارية لتقديم خدماتها إلى المواطنين، وتتراوح هذه الأشكال ما بين التدخل المباشر والتدخل غير المباشر.

لقد عَرِف دور الدولة توسعاً كبيراً بعد موجة الأزمات التي عرفتها أوروبا بشكل خاص بعد عام 1920، وبعد دعوة اللورد والعالم الاقتصادي جون مينر كينز إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية من خلال نظريته الاقتصادية "النظرية العامة للاقتصاد" والتي تعرف بنظرية "دولة الرفاه"[4].

ولقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية على المستوى العالمي، وبالأخص منها انهيار الاتحاد السوفيتي وسور برلين والتحولات في الكتلة الاشتراكية والحركات الاجتماعية المناوئة –بشكل سلمي و/أو عنيف– للأنظمة، إلى العديد من التداعيات التي فرضت ضرورة إعادة النظر في الأشكال الإدارية التي اتخذتها الدولة كأداة لتحقيق الرفاهية، حيث أدت العولمة إلى محاولات مختلفة لإعادة التشكيل الثقافي والحضاري للشعوب وإلى تغيير طموحات الأفراد تجاه دولهم، والنظر لتحقيق ذات المكاسب التي اكتسبها مواطنون في دول أخرى[5]. فلقد بات المواطنون متواصلين مع غيرهم من المواطنين في الدول الأخرى بشكل سهل بسبب ثورة الاتصالات والمواصلات، والتي بات العالم معها قرية صغيرة.

وفي كل الأحوال تظل الدولة مسئولة عن الوظائف الأساسية والتي تشمل صياغة السياسات والأطر القانونية لفض المنازعات، والقيام بإنتاج السلع الإستراتيجية والخدمات الأساسية، خاصة التي لا يقدر القطاع الخاص

([2]) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ط5، 1993م) ص ص 12-14.

([3]) د. محمود إسماعيل، **مقدمة في علم السياسة** (القاهرة: المؤلف نفسه، 1996) ص 77.

([4]) باري عبد اللطيف، **المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع الجزائري** (عمّان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011) ص 28.

([5]) صموئيل هنتجتون، **صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: طلعت الشايب (القاهرة: مؤسسة سطور، 1998م) ص 35.

على توفيرها سواء لعدم ربحيتها أو لعدم توافر رأس المال الكافي للاستثمار فيها. وتعتبر وظائف الحد الأدنى الاقتصـادية أو السـياسـية مجالاً خاصـاً للدولة لا ينازعها فيها منازع، كالدفاع والأمن والقضـاء والعلاقات الخارجية. وفي ضـوء الخبرة التاريخية، فإنّ هذا الدور قد يتغير من مرحلة لأخرى وفق مقتضـيات كل مرحلة متراوحاً ما بين التدخل المباشر وبين التدخل غير المباشر.

ثانيا: الفصل بين السلطات وتطور نظرية العقد الاجتماعي للدولة

إنّ مصطلح العقد الاجتماعي Social Contract، في الفلسفة الأخلاقية والسياسية، هو نظرية Social Contract Theory أو نموذج Social Contract Model أو اقتراب Approach بحثي تبلور في عصر التنوير، لمحاولة فهم العلاقة بين مكونات الدولة الثلاثة (الحكومة، والمواطنين، والإقليم).

ويهتم مضمون مصطلح العقد الاجتماعي عادة بالتأكيد على أنّ سلطة الحكومات إنما هي نابعة من إرادة مواطني الدولة القاطنين إقليمها، الذين ارتضوا قيام حكومات لها سلطة عامة عليهم جميعا، تنظم كل شئونهم وترفع حالات الفوضى والتناحر المستمر على الموارد العامة، وأنّ هذه السلطة ما منحت للحكومات إلا لخدمة المواطنين ومصالح عموم المواطنين في كل أقاليم الدولة، مقابل المرتبات –شهريا، أو دوريا، أو سنويا– التي يتحصل عليها ليس منسوبي الحكومة فقط بأجهزتها ومؤسساتها المختلفة، بل منسوبي مؤسسات كل السلطات العامة (الحكومية، والقضائية، والتشريعية) بمضامينها التي أكد عليها المفكر والفيلسوف السياسي الفرنسي شارلز لويس دي سيكوندا– مونتسكيو Charles Louis de Secondat– Montesquieu (18 يناير 1689– 10 فبراير 1755)، صاحب "نظرية الفصل والتوازن بين السلطات العامة"، في كتابه "روح الشرائع De l'esprit des lois"، التي تعتمدها حاليا العديد من الدول عبر العالم في دساتيرها كأساس للحكم، بشكل حقيقي في الدول المتقدمة أو بشكل يُجافي مضامينها على أرض الواقع في العديد من الدول النامية.

واستنادا لمضمون مصطلح العقد الاجتماعي يهتم الباحثون المتخصصون في العلوم الاجتماعية بمراجعة مدى وواقع وأساس شرعية سلطة الحكومات على المواطنين داخل حدود الدول، باعتبار أنّ الدولة تمثل اختراعا بشريا ينظم العلاقة بين المواطنين والحكومات على أقاليم الدول المعترف بها صراحة أو ضمنا، لخدمة وتنمية وتطوير مصالح المواطنين. وقد كان مضمون مصطلح العقد الاجتماعي هو الأساس لنشأة مفهوم الدولة بأشكلها ومسمياتها القديمة (قبائل وإمارات مدن ودول مدن وممالك وإمبراطورايات وأمصار ...الخ) والحديثة. فالعقد الاجتماعي هو فكرة تعود إلى مفكري الإغريق اليونانيين القدماء، مثل أرسطو، ويقصد بها الاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع حول تحديد علاقتهم مع بعضهم البعض ومع الحكومات التي تتولىغ تدبير مصالحهم في حدود أخر مناطق نفوذها بالمدن والدول والأقاليم التي يعيشون فيها.

وتؤكد نظرية العقد الاجتماعي على أنّ المواطنين يقبلون بشكل ضمني أو صريح أنْ يتخلوا عن بعض حرياتهم فرادى و/أو جماعات، وأنْ يخضعوا لسلطة الحاكم والحكومات أو لقرار الأغلبية، مقابل حماية وصيانة وضمان كل حقوقهم العامة، وأولها حق الحياة، والأمن، والعمل، والتنقل الآمن، والتمتع بمشاركة المنافع العامة والاستفادة من الموارد العامة بشكل متساو في الظروف التي ينظمها القانون بدون تمييز.

وقد أخذ مصطلح العقد الاجتماعي Social Contract، وأصبح شائعا استخدامه، وبات معترفا به صراحةً أو ضمناً كأساس للحكم وتداول السلطة داخل الدول، من عنوان كتاب "العقد الاجتماعي" للمفكر والفيلسوف السياسي والاجتماعي الجنيفي (نسبة لجنيف التي ولد فيها– سويسرا) الإيرمينونفيلي (نسبة لإيرمينونفيل التي توفي بها– فرنسا) جان جاك ديديه روسو Jean–Jacques Rousseau (28 يونيو 1712–2 يوليو 1778)، والمولود لأسرة فرنسية الأصل، الذي ناقش فيه هذا المفهوم. فلقد ساعدت فلسفة روسو في تشكيل الأحداث السياسية، التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية، حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة. وعليه، يُعتبر كتابه "العقد الاجتماعي" حجر الزاوية في الفكر السياسي والاجتماعي الحديث.

وعلى الرغم من أنّ أفكاراً مماثلةً لنظرية العقد الاجتماعي ظهرت قديماً في الفلسفة الإغريقية والرواقية والقانون الروماني والكنسي، وفي تطبيقات الدولة والدول الإسلامية كما هو متفق عليها في مؤلفات السياسة الشرعية المستندة لفهم القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة وتطبيقات الخلافة الراشدة لأصول السياسة والحكم في عهدي الصحابيين الجليلين أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب، ونادي بها فلاسفة ومفكرون قُدامى للوصول للمدن والدول الفاضلة، كـ: سقراط[6] صاحب المدينة الفاضلة –صاحب مؤلفات الأخلاق والسياسة ونظام ودستور الأثينيين– المؤسس المُبكِّر لفلسفة الفصل والتوازن بين السلطات الدستورية

([6]) سُقْرَاط Socrates، باليونانية Σωκράτης، فيلسوف يوناني من أثينا ولد نحو 470 ق.م وتُوفِّيَ نحو 399 ق.م، يُعتبر مؤسس الفلسفة الغربية وأحد أوائل الفلاسفة الأخلاقيين في مذهب التفكير الأخلاقي. لم يكتب أي نصوص محددة مباشرة له، وهو معروف أساسًا من خلال روايات كتّاب العصور الكلاسيكية التي جاءت بعد وفاته، عبر: الفيلسوف أفلاطون، والمؤرخ زينوفون، اللذان كانا من تلاميذه؛ والكوميدي الأثيني أريستوفان (المعاصر لسقراط)؛ وتلميذ أفلاطون أرسطو، الذي وُلد بعد وفاة سقراط. كُتبت هذه الروايات على شكل حوارات، حيث يناقش سقراط ومحدثوه موضوعاً ما بأسلوب السؤال والجواب؛ مما أدى إلى ظهور النوع الأدبي المعروف بالحوار السُقراطي. وقد استخدم أرسطو مصطلح "الحوارات السقراطية لوغوس سقراط" لوصف هذا النوع الأدبي الجديد. إنّ كلمة "لوغوس" مشتقة من المفردة اليونانية λόγος وهي تشير كمعنى أولي، منذ أفلاطون وأرسطو، إلى "الكلام"، و"الخطاب المكتوب" نصيا كان أو منطوقا، و من ثم تشير إلى: "العقلانية"، والذكاء، ثم المنطق. راجع: أفلاطون، **جمهورية أفلاطون**، ترجمة: حنا خباز (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2017).

العامة ولفلسفة المواطن والمواطنة[7]، وأفلاطون في جمهوريته[8]، وابن رشد صاحب كتاب "تلخيص السياسة: تعليق على جمهورية أفلاطون، والفارابي القائل باحتياج الإنسان إلئ الاجتماع والتعاون في كتابه "آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها"، إلا أنّ النظرية بلغت أوج أهميتها منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى بداية القرن التاسع العشر. لقد حققت نظرية العقد الاجتماعي للدولة، وما يرتبط به من تأكيد على محورية الفصل والتوازن بين السلطات العامة، زخما مع كتابات القديس والفيلسوف أوغسطينوس باتريكبوس "ابن الدموع"– أسقف هيبو[9] Saint Augustine of Hippo (354م–430م) مؤلف كتاب "مدينة الله – مدينة الإله في مواجهة الوثنيين De Civitate Dei contra Paganos" باللغة اللاتينية، والقديس الإيطالي توما الأكويني–

([7]) لقد وضع"ميشيل تروبر"Troper Michel" مبدأ الشرعية الدستورية، والذى اختزل الدستور في ميثاق اجتماعي وسياسي بسيط، وذلك قبل أنْ يأتي "تيودور دى بيز Théodore de Bèze" عام 1573 بمفهوم للقانون الأساسي للمملكة، والذى لا يستطيع الحكام انتهاكه. وقبل ذلك بقرون طويلة كانت هناك شبه نظرية متكاملة لأرسطو عن الدستور. إنّ الدستور في نظر أرسطو هو الأساس الذي يضمن تحقيق سيادة القانون. راجع: د. فرج البوشى شهيب، "أسس النظام الدستوري في الفكر الفلسفي لأرسطو"، **مجلة العلوم القانونية والاقتصادية**، السنة السادسة والستون، العدد الأول، يناير 2024، ص ص 687– 792. و: د. محمد المسعودي، "السياسات والحياة الفاضلة أرسطو"، **مجلة مقاربات**، العدد 40، 2020. وراجع مؤلفات أرسطو: **السياسة لأرسطوطاليس**، ترجمة: أحمد لطفي السيد (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2008). و: **الأخلاق**، ترجمة: إسحاق بن حنين، وكالة المطبوعات، الكويت،1979م. و: **دستور الأثينيين**، ترجمة من اليونانية إلى العربية للأب أوغسطينس بربارة (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب– وزارة الثقافة، 2013). و: **نظام الأثينيين**، ترجمة: طه حسين (القاهرة: دار المعارف، 1921).

([8]) الجمهورية، باليونانية Πολιτεία، هو حوار سُقراطي ألفه أفلاطون حوالي عام 380 قبل الميلاد، يتحدث عن تعريف العدالة، باليونانية δικαιοσύνη، والنظام، وطبيعة الدولة العادلة والإنسان العادل. والجمهورية هي المؤلف السياسي الرئيسي لأفلاطون وأسماها "كاليبوس". كتب أفلاطون هذا الكتاب على لسان أستاذه سقراط. ويقدم سقراط/أفلاطون في المحاورات داخل الكتاب تعريفا للعادل، وهو الحكيم والصالح، ويصف المتعدي ب "الشرير والجاهل". وسقراط/أفلاطون يظن أنذ الإنسان يميل بطبعه إلى التعدي أكثر من العدل، والدولة ينبغي لها أن تعلم الأفراد حب العدالة، ويُشبِّه أجزاء الدولة بأجزاء الإنسان، فيقول أنّ الدولة تنقسم إلى: طبقة الحكام، طبقة الجيش، طبقة الصناع والعمال. ويُقسِّم سقراط/أفلاطون الإنسان إلى: الرأس، وفيه العقل، وفضيلته هي الحكمة، والقلب، وفيه العاطفة، وفضيلته هي الشجاعة، والبطن، وفيه الشهوات، وفضيلته هي الاعتدال. والدولة العادلة هي التي يقوم كل فرد فيها بالعمل الخاص بطبيعته: الحاكم يحكم، الجندي يحرس، العامل يشتغل. وهكذا تكون فكرة العدالة في النفس البشرية: العقل يضبط الشهوات، والعواطف تساعد العقل في عمله، كالغضب من الأعمال السيئة، والخجل من الكذب. والعدالة الاجتماعية هي جزء من العدالة الداخلية (عدالة النفس).

([9]) القديس أوغسطينوس أو أوغسطين (13 نوفمبر 354– 28 أغسطس 430) كاتب وفيلسوف من أصول أمازيغية ولد في طاغاست. يُعد أحد أهم الشخصيات المؤثرة في المسيحية الغربية .تعدّه الكنيستان الكاثوليكية والأنغليكانية قديسا وأحد آباء الكنيسة البارزين وشفيع المسلك الرهباني الأوغسطيني .يعدّه العديد من البروتستانت، وخاصة الكالفنيون أحد المنابع اللاهوتية لتعاليم الإصلاح البروتستانتي حول النعمة والخلاص .وتعدّه بعض الكنائس الأورثوذكسية مثل الكنيسة القبطية الأرثوذكسية قديسا. يلقب القديس أوغسطين (بابن الدموع) نسبة إلى دموع أمه التي كانت تذرف لمدة عشرين سنة رغبه منها خلال صلاتها لرجوعه إلى ديانته الأولى وهي المسيحية. إن أوغسطين شخصية مركزية في المسيحية وتاريخ الفكر الغربي على حد السواء، يعدّه المؤرخ توماس كاهيل أول شخص من العصور الوسطى وآخر شخص من العصر الكلاسيكي تأثر فكره اللاهوتي والفلسفي بالرواقية والأفلاطونية والأفلاطونية المحدثة وخصوصا فكر أفلوطينوس مؤلف التاسوعات.

توماس أكويناس Thomas Aquinas (1224-1274م) الذي تأثر بابن سينا وابن رشد في رسالة "في الوجود والماهية". لقد أكد القديس توما الأكويني في كتاباته "إن النزول عن الخيرات الدنيوية وسيلة للفضيلة، ولكن من الممكن أنْ تجتمع الفضيلة وهذه الخيرات". وساهمت كتابات المفكر ورجل الدولة الإنجليزي القديس السير توماس مورSir Thomas More (1478–1535م) مؤلف كتاب "اليوتوبيا"، والفيلسوف توماسو "جيوفاني دومينكو" كامبانيلا الإيطالي (1568–1639) مؤلف كتاب "مدينة الشمس" وكتاب "الفلسفة العقلانية"، والمفكر ورجل الدولة الإنجليزي فرانسيس بيكونFrancis Bacon (1561–1626م) مؤلف كتاب "أطلنطس الجديدة"، ويوهان فالنتين أندريا الألماني مؤلف كتاب "وصف جمهورية كريستيانوبوليس" (1619)، وصولاً إلى رواية "كانديد- التفاؤل" للفيلسوف الباريسي فولتير (الاسم المستعار لفرانسوا ماري آروويه François–Marie Arouet الذي عاش بين 1694 و1778)، وغيرهم، في التأصيل لفكر نظرية العقد الاجتماعي للدولة والفصل بين السلطات العامة في العصر الحديث؛ حيث كانت هذه هي الفلسفة السياسية السائدة آن ذاك، واستمرت إلى حينه.

لقد برز في القرن السابع عشر والثامن عشر كثير من منظري العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية، منهم: هوغو غروتيوس (1625)، وتوماس هوبز (1651)، وصموئيل فون بوفندروف (1673)، وجون لوك (1689)، وجان جاك روسو (1762)، وإيمانويل كانط (1797). وقد حاول كل منهم حل مسألة علاقة السلطة السياسية بالمواطنين داخل حدود الدولة بشكل مختلف.

وتشترك معظم النظريات التي ركزت على مضمون مفهوم مصطلح "العقد الاجتماعي" في نقطة انطلاقها، وهي فحص حالة الإنسان في غياب أي نظام سياسي. لقد افترض غروتيوس أنّ للبشر حقوق طبيعية.

وحارب جون لوك John Locke –(29 أغسطس 1632–28 أكتوبر 1704) فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي– الأفكار التي تُمَجِّد في السلطة المطلقة الإلهية الملكية والأبوية، أي سلطة الآباء على الأبناء والملوك على رعاياهم، وتشريع العبودية باعتبارها الوضع المثالي للحكم، مثل أفكار السير روبرت فيلمر Filmer ومستر سيلدن Selden في عهده، باعتبار "أنّ البشر لم يولدوا أحراراً، ومن ثم يستحيل أنْ ينعموا بحرية الاختيار لحكامهم أو أشكال الحكم عندهم ولهم قط". ورفض مقولة "أنّ للملوك السلطة المطلقة القائمة على الحق الإلهي؛ لأنّ العبيد يستحيل أنْ يكون لهم الحق في التعاقد أو التعاهد. ورفض لوك مقولات "كان آدم حاكما فرداً مطلقا، وتلك حال جميع الحكام بعده"، وأنّ "آدم نُصِّب –من الله– سيدا على المخلوقات كلها بمنحة إلهية، لم تقتصر على السيادة الشخصية التي يرتفع حق أولاده معها ما لم تتجدد المنحة"، وأنّه "ما إنْ خلق الله آدم حتى أتيح ملكا للعالم، بمنحة إلهية؛ لإنه كان له الحق الطبيعي بأنْ يكون حاكما على سلالته"، وأنّ "البشر ليسو أحرارً بالطبع"، وأنّ "المملكة الكاملة هي التي يحكم الملك كل شيء فيها بحسب إرادته المحضة"، وأنّه "يستحيل أنْ

تحد قوانين العرف أو القوانين الوضعية من تلك السلطة الشاملة التي يتمتع بها الملك؛ بحق الأبوة"[10]. يقول جون لوك "لم يُعط الله السيادة الخاصة لآدم على المخلوقات الدنيا بحسب المنحة الإلهية، بل حقا مشتركا مع سائر البشر". ويؤكد جون لوك أنّ "آدم لم يكن، إذن، ملكا من جرّاء حق الامتلاك الذي أعطي له"، وأنّ "الهبة –المنحة الإلهية– التي خُلِعَت على آدم، إنّما خُلِعَت عليه وعلى الجنس البشري كله"[11]. ويقرر جون لوك أنه رغم اعتراف فلمر بأنّ السير جون هيوارد John Heyward وبلاكوود Blackwood وباركلي Barclay هم من أهم دعاة حق الملكية، إلا إنهم قد أقروا بالإجماع حرية البشر وتكافؤهم الطبيعيين". ويختم جون لوك سجالاته مع دعاة الملكيات الإلهية والمطلقة[12] وترسيخ عبودية المواطنين، "أنّ السلطة التي يهبها كل فرد للمجتمع لدى التحاقه به، لا يمكن أنْ تؤول إلى الفرد ثانية قط، ما بقي المجتمع. بل تبقى أبدا في الجماعة والجتمع؛ إذ لولا ذلك لم يكن ثمة جماعة أو دولة، وهو ما يناقض الاتفاق الأصلي بين أفراد الشعب"[13].

وقد أطلق عالم الرياضيات والفيلسوف السياسي الإنجليزي توماس هوبز Thomas Hobbes (5 أبريل 1588–4 ديسمبر 1679) على حالة الإنسان في غياب أي نظام سياسي، مصطلح "الحالة الطبيعية State of Nature". في هذه "الحالة الطبيعية" للأفراد القاطنين لذات الإقليم بامتداداته الطبيعية، تكون أفعال الأفراد مرتبطة فقط بقوتهم ووعيهم الشخصي الفردي، حيث تغلب "الأنا والمصالح" الشخصية الضيقة والأنا والمصالح

([10]) جون لوك، **مقالتان في الحكم المدني**، ترجمة: ماجد فخري (بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية– الأونسكو، 1959) ص ص 7–23.

([11]) جون لوك، **مقالتان في الحكم المدني**، المرجع السابق، ص 24، ص28، ص 56.

([12]) يعرف توماس هوبز السلطة الملكية المطلقة الاستبدادية، بأنها تمثل حالة الدولة بموجب واقعة الاكتساب، وهي الدولة التي تكتسب فبها السلطة المطلقة بواسطة القوة. وتكتسب القوة عندما يعمد الأشخاص، بصفة فردية أو جماعية، بغالبية الأصوات، خوفا من الموت أو من السجن أو ما شابه، إلى إجازة كل أفعال هذا الرجل أو تلك المجموعة المتسلطة، فيضعون حياتهم وحريتهم تحت سلطتهم. وهي بطبيعة الحال سلطة دولة غير طبيعية. إنها حالة دولة وسلطة قهر واستبداد وعنف، لا سلطة دولة عقد اجتماعي، سلمية، سلطة أمن وأمان وتأمين للجميع. وهي دولة غير طبيعية، لأنها تقسم المواطنين إلى حكام وسادة من الدرجة الأولى، ومحكومين مواطنين وعبيد من الدرجة الثانية. فبوسع الحاكم المطلق فعل أي شيء تجاه أي فرد، مهما كان التبرير، والذي قد يُسمى بالمعنى الحقيقي بالظلم أو الضرر. وهي دولة غير طبيعية، لأنها لا تضمن تحقيق قوانين الطبيعة "العدالة، والإنصاف، والتواضع والرحمة، ومعاملة الآخرين المعاملة نفسها بللسوية، نقيضا للأهواء الشخصية الطبيعية التي تحمل على التحيز والغرور والحقد والانتقام ...الخ. إنّ قوانين الطبيعة التي تكمن في الدول الفطرية، في: الإنصاف، والعدالة، وعرفان الجميل، والفضائل الأخلاقية الأخرى القائمة على الأخيرة، ليست قوانين بالمعنى الحقيقي، بل مزايا تؤهل البشر– المواطنين إلى السلم والطاعة. وفور تأسيس الدولة –بشكلها الطبيعي و/أو الفطري، تصبح قوانين بصورة فعلية، ولكن ليس قبل ذلك؛ لإنها تكون حينئذ بمثابة الأوامر الصادرة من الدولة، وأيضا قوانين مدنية. ومن ثم، يكمن الفرق بين الدول في الفرق بين الحكام المطلقين أو الشخص الذي يمثل جميع المواطنين وكلا منهم في اختيار حر عام. ويتم تعديل نمط الحكومات والدول الملكية الوراثية المطلقة إلى حكومات دول دستورية. راجع: توماس هوبز، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة: ديانا حرب، بشرى صعب (أبو ظبي: خيئة ابو ظبي للثقافة والتراث– كلمة، دار الفارابي، 2011) ص 176، ص 193، ص 205، ص 2019، ص ص 269–270.

([13]) جون لوك، مرجع سبق ذكره، ص 290.

المجتمعية العامة، ويسود الصراع على الموارد وأسباب الحياة، وتترسخ شريعة الغاب وقاعدة وقانون "البقاء للأقوى" وتسود حالة "حرب الجميع ضد الجميع"، وفيها يكون كل فرد محكوما بعقله الخاص في استخدام كل ما يراه من أدوات ووسائل لحفظ حياته وفق تصوره القاصر.

وانطلاقا من هذا المفهوم، "الحالة الطبيعية"، ومضمونه، يسعى منظرو العقد الاجتماعي إلى البرهنة بشتى الطرق على السبب الذي يجعل الفرد عقلانيا، يتخلى طواعية عن بعض حريته الطبيعية، من أجل الحصول على كل المنافع العامة كمواطن أكثر منه كفرد، داخل حدود الدولة وتحت سيطرة النظام السياسي الذي ارتضاه –مع غيره من الأفراد الذين يعيشون معه– آلية لتنظيم وإدارة شئون حدود الإقليم الذي يعيش ويعيشون فيه.

لا يعني ذلك أنّ كل دول الممالك والمدن القديمة قد نشأت بالضرورة بموافقة المحكومين، ولكن يظل تطبيق مضمون مصطلح "العقد الاجتماعي" هو الحاكم لضمان استقرار واستمرار الدولة قوية بمواطنيها. قد يناصر بعض الفلاسفة –قديما– الملكية المطلقة، مثل هوبز، لكنه ينادى في ذات الوقت بتطبيق أساسيات الفكر الليبرالي، من: حقوق الأفراد والمساواة الطبيعية بين جميع البشر والشخصية الاعتبارية للنظام السياسي كمدخل للتمييز بين المجتمع المدني والدولة، لا لمجرد محبة نظام الملكية المطلقة، ولكن لضمان تحقيق السيطرة على مقدرات الدولة كمدخل لتحقيق الصالح العام ومصالح المواطنين. فيعرض توماس هوبز، في كتابه "اللفياثان Leviathan: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة"، مذهبه حول أساس نشأة الدول والحكومات الشرعية وخلق علم موضوعي للأخلاق. وتعني "اللفياثان Leviathan" "الوحش" أو "الطاغوت"، ويقصد به هوبز الإشارة لسلطة ونفوذ وطاغوت و/أو جبروت الدولة كوحش له نفوذ غير عادي على من حوالينه من كائنات تخضع لسلطانه. ويشرح جزء كبير من الكتاب "اللفياثان Leviathan[14]" ، المنشور عام 1651، ضرورة وجود سلطة مركزية قوية لتجنب شر الشقاق والحرب الأهلية. ويركز هوبز في كتابه على شرح رؤيته للإنسان باعتباره مادة وصانع الدولة، ويشرح كيف يصنع ويدير الإنسان الدولة، من خلال الاتفاقيات والمعاهدات وما شابهها، ويوضح ماهية حقوق الملك Sovereign، وقوّته Power وسلطته Authority العادلة، وما الذي يحفظها، وما الذي يحلها أو يزيلها. ويركز هوبز على فكرة نشأة وتسيير شئون الدولة بصفة عامة كمفكر سياسي، وعلى شرح فقه الدولة المسيحية بصفة خاصة كما لو كان قسيسا ذو دراية بشئون الدولة. ويرى هوبز أنّ "العصيان هو المرض للدولة، وأنّ الحرب الأهلية هي الموت للدولة". وقد كان هذا الكتاب الأساس لمعظم الفلسفة السياسية الغربية من منظور نظرية العقد الاجتماعي. لقد كان هوبز سلطوي النزعة سياسياً، ولكن فلسفته الاجتماعية، بل حتى السلطوية السياسية التي كان يُنظر لها، كانت منطلقة من حق الحرية والاختيار الأول. ويرى هوبز أنّ المواثيق والمعاهدات، التي بواسطتها صُنعت أجزاء هذا الجسم السياسي (الدولة)،

([14]) توماس هوبز، مرجع سبق ذكره.

وجُمعت، ووُحِدت تُماثل عبارة "ليكن Fiat"، أو "فلنصنع" الإنسان التي لفظهاا لله في سفر "التكوين"، على نحو يُضفي معه هوبز على فكرة الدولة هالة وقداسة دينية كبيرة.

لقد أكد توماس هوبز أنّ الحياة الإنسانية في "الحالة الطبيعية"، ستكون منعزلة وفقيرة وبهيمية وقصيرة. ففي غياب النظام السياسي والقانون، ستغدو لدى الجميع حريات طبيعية لا حد لها، بما في ذلك حق الوصول إلى كل شيء، مما يعني أيضا حرية النهب والاغتصاب والقتل، فستكون هناك حروب "الكل ضد الكل" مستمرة ولا نهاية لها. ومن أجل تفادي ذلك، على الرجال الأحرار التعاقد لإنشاء مجتمع سياسي مستقر، ومنظم بعقد اجتماعي، ينعمون من خلاله بالأمان، في ظل خضوعهم لسلطة مطلقة لحاكم أو مجلس حكم. وعلى الرغم أنّ أوامر السلطة قد تكون استبدادية ومتعسفة، إلا أنّ هوبز رأى في الحكومة المطلقة البديل الوحيد للرؤى الأناركية Anarchism اليسارية المتطرفة المرعبة، التي تعني الفوضى واللاسلطة وغياب أو انعدام وعدم وجود سلطة ونفوذ الدولة، في الحالة الطبيعية. وأكد هوبز أنّ البشر يوافقون على التنازل عن حقوقهم لصالح سلطة الحكومة المطلقة، ملكية كانت أم برلمانية، ما دامت ستحقق لهم مصالحهم العامة[15].

يقول هوبز "أنّ السبب النهائي والغاية وهدف البشر التوّاقين بطبيعتهم إلى الحرية وممارسة السلطة على الآخرين، من خلال فرض قيد على أنفسهم، والذي يجعلهم يعيشون في إطار الدولة، يكمن في التحسب لما يضمن المحافظة على أنفسهم وتحقيق المزيد من الرضا في الحياة". "وعند انعدام وجود السلطة، أو إنْ لم تكن قوية بما يكفي لتوفير حمايتنا، قد يلجأ كل فرد إلى قواته الخاصة بصورة مشروعة وبأسلوبه الخاص بغية حماية نفسه من الآخرين"[16].

ويُقال –وفقا لهوبز– أنّه قد جرى تأسيس الدولة، وفقا لمنطق ومضمون نظرية العقد الاجتماعي للدولة، عندما تتفق وتتوافق مجموعة من الأشخاص ويتفق كل واحد منهم مع الأخرين، على اختيار شخص يمثلهم ويخدمهم في إدارة شئون الدولة بالنيابة عنهم، ولمصلحتهم العامة. ومهما يكون الشخص أو مجموعة الأشخاص الذي أو الذين منحتهم الأكثرية حق تمثيل شخص الجميع– كل المواطنين، يستطيع كل من انتخب لصالح شخص أو انتخب ضده أنْ يجيز جميع أفعال وآراء هذا الشخص أو هذه المجموعة من الأشخاص، كما لو كانوا من خاصته، بهدف العيش بسلام والحصول على الحماية من خطر الآخرين[17].

وقد عارض السياسي والفيلسوف المحامي والمؤرخ ألماني صموئيل بوفندروف Samuel von Pufendorf (8 يناير 1632–13 أكتوبر 1694) معادلة هوبز عن الحالة الطبيعية والحروب، حيث اهتم بمسائل أخلاقية

([15]) توماس هوبز، مرجع سبق ذكره، ص ص 175– 363، ص ص 365– 578.

([16]) توماس هوبز، مرجع سبق ذكره، ص ص 175– 176.

([17]) توماس هوبز، مرجع سبق ذكره، ص 182.

الحرب، واعتبر الحرب غير متماثلة مع الطبيعة البشرية، وأنّها ليست أداة للسياسة. وقدَّم كلا من الفيلسوف التجريبي والمفكر السياسي الإنجليزي جون لوك John Locke (29 أغسطس 1632–28 أكتوبر 1704) وجان جاك روسو، بديلا، يمثل مضمون نظرية العقد الاجتماعي، حيث جادلا بأنّ المواطنين يحصلون على حقوقهم المدنية مقابل قبولهم بالالتزام بمراعاة والدفاع عن حقوق الآخرين، مع التخلي عن بعض حرياتهم لسلطة الجكومة والجهاز الإداري للدولة.

ويري مونتسكيو "أنّ ما أدعوه في الجمهورية هو حُب الوطن، أي حب المساواة، وهذه ليست فضيلة خُلُقية، ولا فضيلة نصرانية– مسيحية، مطلقا، بل فضيلة سياسية، وهذا هو (القلب) النابض الذي يُحرك الحكومة الجمهورية"، "ولا يمكن اجتماع القوى الخاصة من غير اجتماع جميع العزائم، فإنّ اجتماع هذه العزائم هو ما يسمى الحال المدنية". ويقول، مونتسكيو كذلك، "ما كان البقاء ليُكتب لمجتمع بلا حكومة، فإنّه يتألف من اجتماع السلطات الخاصة ما يُسمى بالحقوق السياسية"، و"أنّ أكثر الحكومات ملاءمة للطبيعة هي الحكومة التي تكون ذات وضع يوافق أكثر من غيره وضع الشعب الذي قامت من أجله"، "ويرى بعضهم أنّ حكومة الفرد هي الأكثر مناسبة للطبيعة، ما دامت الطبيعة قد أقرت السلطة الأبوية، غير أنّ مثال السلطة الأبوية لا يُثبت شيئاً"[18].

وعليه، فإنّ "الدولة هي الجماعة الإنسانية التي تَدَّعِي داخل أرض محددة –وبنجاح– حقها باحتكار العنف الطبيعي المشروع، وتكون الدولة وحدها مصدر الحق باستعمال العنف. وحتى تقوم الدولة، يجب أنْ يرضى الناس الخاضعين للسيطرة بالسلطة التي يدعيها المسيطرون كل مرة. وتمثل الدولة الحديثة تجمع سطوة له طابعه المؤسساتي"[19].

إن مضمون العقد الاجتماعي للدولة يمكن تلخيصه في "الحاكم الذي يصف نفسه "الخادم الأول" في دولة تتسم بالبيروقراطية خاصة"[20].

إنّ الفرضية الرئيسية التي تنادي بها نظرية العقد الاجتماعي هي أنّ القانون والنظام السياسي ليسا طبيعيين، بل هما من اختراع البشر، لمصلحة البشر. يعمل العقد الاجتماعي والنظام السياسي الذي ينشأ عنها كوسيلة للوصول إلى غاية، وهي منفعة الأفراد الذين يشملهم العقد الاجتماعي، ويكون العقد الاجتماعي صحيحا وسليما

---

(18) مونتسكيو، **روح الشرائع**– الجزء الأول، ترجمة: عادل زعيتر (القاهرة: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية– الأونسكو ببيروت بالتعاون مع دار المعارف بمصر، 1953) ص 6، ص ص 17–18.

(19) ماكس فيبر، **العلم والسياسة بوصفهما حرفة**، إعداد: ولفغانغ مومسن، ولفغانغ شلوشتر، برجيت خورغنبرود، ترجمة: جورج كتورة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011) ص ص 263–264، ص 272.

(20) ماكس فيبر، **الاقتصاد والمجتمع: الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى والمخلفات– السيادة**، ترجمة: محمد التركي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2015) ص ص 214–215.

فقط ما دام المواطنون يؤدون ما اتفقوا عليه هم، والحكومة، التي تنوب عنهم في إدارة شئون الدولة والمجتمع لمصلحة ومنافع كل المجتمع باختلاف فئاته.

ينادي هوبز بأنّ الحكومة ليست طرفا في العقد الأصلي، وأنّ المواطنين ليسو ملزمين بالخضوع إلى الحكومة عندما تكون أضعف من أنْ تتصرف بحزم لتمنع التحزب والاضطراب المدني. ووفقا لمنظرين آخرين، كما عند لوك وروسو، يمكن للمواطنين في حال فشل الحكومة في تأمين الحقوق المجتمعية، أو فشلها في تطبيق السياسات العامة التي تلبي تطلعات واحتياجات المجتمع، والإرادة العامة للمواطنين، حينها أنْ يمتنعوا عن طاعة الحكومة، أو أنْ يُغيروا القيادة عبر الانتخابات أو عبر وسائل أخرى سلمية، وإنْ لزم الأمر فيمكن اللجوء للعنف.

لقد آمن جون لوك بأنّ الحقوق الطبيعية غير قابلة للمصادرة، ومن ثم فإنّ القانون الإلهي، وفقا لفهم ورواسب وتفاهمات القرون الوسطى الفكرية المظلمة في أوروبا، يمكن أنْ يحل محل سلطة الحكومة. بينما آمن جان جاك روسو بأنّ الديمقراطية الحقيقية هو الطريق الأمثل لضمان الرفاهية مع إبقاء الحرية الفردية خاضعة لحكم القانون. وقد طبقت رؤية لوك عن العقد الاجتماعي في إعلان الاستقلال الأمريكي.

وانطلاقا من عداوته للترف والمدنية ونظام الطبقات، ومعاناته الشخصية المستمرة في حياته تقريبا بلا أسرة صغيرا وكبيرا، وحبه لقيمة الحرية كما عاشها وحاول أنْ يعيشها سنين طويلة من حياته، كما شرح في كتابه "الاعترافات"، وبداية من مداخلته البحثية الجدلية، لمحض الصدفة، حول كون أنّ الفضيلة والأمانة والصدق لا أثر لها في غير الحال الطبيعية؛ حيث لا علوم ولا فنون، لأكاديمية ديجون في مسابقة في موضوع: "هل أدى تقدم العلوم والفنون إلى إفسادٍ الأخلاق، أو إلى إصلاحها؟"، عام 1749، ظهرت فلسفة روسو ورؤيته الثاقبة بشأن نظرية العقد الاجتماعي. لئد أكد روسو مراراً أنه لم يرد الرجوع بالناس إلى الوراء، وإنما أراد العود إلى الفضائل، والابتعاد عن الترف والرذائل، وسيادة المساواة بين الأنام.

يقول روسو –مستنكرا– على لسان غروسيوس "أن الفرد إذا كان يستطيع بيع حريته فيصبح عبد سيد فلماذاً لا يستطيع شعب أن يبيع حريته ويصبح تابعا ملك؟". ويستطرد مؤكدا "وهكذا، مهما تكن الجهة التي ينظر منها إلى الأمور، يكون حق الاسترقاق باطلا، لاٍ لأنه غير شرعي فقط، بل لأنه مخالف للعقل خالً من كل معنى أيضا، فكلمتا الاستعبادٌ والحق متناقضتان، متنافيتان مبادلة، ومن الحماقة أنْ يقول رجلٍ لرجلٍ أو لشعب: أضُعً معك عهداً يجعل كلُ غُرم عليك وكلُ غنْم لي، وأراعي هذا العهد ما راقني، وتراعيهٍ ما راقني!"[21].

(21) جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي**، ترجمة: عادل زعيتر (وندسور– المملكة المتحدة: هنداوي، 2013) ص 31، ص 34.

ويقول روسو "والميثاق الاجتماعي، لكي لا يكون صيغة فارغة إذن، يشتمل ضمناً على ذلك العهد الذي يُمكنه وحده أنْ يمنح الآخرين قوة. فكل من يأبى الخضوع للإرادة العامة يُكرَهّ عليها من قبل الهيئة بأسرها. وهذا لا يعني غير إلزامه بأنْ يكون حرا. ذلك أنَّ هذا الشرط إذ يعطي كل مواطن للوطن، يضمن حريته من كل خضوع شخصي. وأنّ هذا الشرط ينطوي على مفتاح إدارة الدولة، وأنه وحده يجعل العهود المدنية شرعية، هذه العهود التي تكون بغير هذا متعذرة جائرة عرضة لأعظم المساوئ"[22]. ويقول "لقد أدى الانتقال من الحال الطبيعية إلى الحال المدنية إلى تغيير في الإنسان؛ وذلك بإحلاله العدل محل الغريزة في سيره، وبمنحه أفعاله أدبًا كان يُعِوزها سابقًا، وذلك لأنّ صولة الشهوة وحدها هي العبودية، ولأنّ إطاعة القانون الذي نلزم به أنفسنا هي الحرية"[23]. ويقول "وأسمي جمهوريةً إذن، كل دولة تدار بقوانين مهما كان شكل هذه الإدارة؛ وذلك لأنّ المصلحة العامة هي التي تسود هنالك، وهنالك فقط. ويكون الأمر العام حقيقةِّ وكل حكومة شرعية جمهورية"[24].

لكن، لقد اندثرت نظريات العقد الاجتماعي في القرن التاسع عشر حين توجهت الأنظار إلى النفعية، والهيجلية الديالكتيكية، والماركسية الشيوعية، لكن أعيد إحياؤها مع نهاية الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء ما مدمرته الحرب استرشادا بأسس إدارة الدولة في النظم الرأسمالية الديمقراطية الغربية، ثم في تسعينيات القرن العشرين، مع سقوط الاتحاد السوفيتي، حيث تأكد فشل النظريات والتطبيقات الشيوعية في تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة في خدمة الإرادة العامة للمواطنين.

الخاتمة:

تمثل الدولة الوعاء الحاضن لأفكار ونظريات الفصل بين السلطات والعقد الاجتماعي للدولة. وتمثل نظريتي الفصل بين السلطات والعقد الاجتماعي للدولة وجهان لعملة واحدة. فلا يمكن تطبيق نظرية الفصل بين السلطات ما لم يتم تطبيق مضمون نظرية العقد الاجتماعي للدولة. فلا يمكن تطبيق نظرية العقد الاجتماعي للدولة تطبيقا حقيقا مالم يتم تطبيق مضمون نظرية الفصل والتوازن بين السلطات العامة الثلاث. وإنّ العبرة –بين الدول– ليس بسن التشريعات والأنظمة القانونية، من الدساتير والقوانين المكملة لها، التي تؤكد –شكليا– على مضمون نظريتي العقد الاجتماعي للدولة والفصل والتوازن بين السلطات العامة الثلاث، وإنما بتطبيقها فعليا على الأرض، أرض الدولة.

---

(22) المرجع السابق ذكره، ص 42.

(23) المرجع السابق ذكره، ص 43.

(24) المرجع السابق ذكره، ص 65.